

ولم يكن الذي اراد فيه فعله لئلا ينطالع الجميع ما قبضه من المستاجر ام لا **اجاب**
 نعم لا ذلك والله اعلم ولا يقبل قول الوكيل المذكور في الاتفاق على الجمل المذكور
 حديث لم يكن مان ونا في ذلك من الوكيل بل كانت وكالة خاصة كما ذكره والله اعلم
سئل عن رجل استأجر لوطي بقوله اهل قرية معلومة فاضره الا جبره القصر
 لوجها فاضا بقرعة من غير تفويض منه فهل يصح ام لا **اجاب** اذا استوفى
 اجرة عليه فانه لا يملك فلا ضمان عليها القصر نعم بان لا يستحقه بين اجرة الا اذا
 شرط عليه الرعي بنفسه فان يرضى بالرفع الى غيره كما في جامع الفصولي والله اعلم
سئل عن رجل استأجر صبياه من ولاة اجارة شرعية ليستعمل في صناعة
 الحيازة فهل اذا خرج الصبي من مكان المستاجر لاجل ان يتروى كما هي العادة
 الجارية بين الصبيان ثم فقد الصبي بعد ذلك من غير صنع للمستاجر هل يجوز علي
 احضاره ام لا **اجاب** الشرع على حضاره ام لا لا يحل ان يلاصق المستاجر
 كما ذكره بخلاف ما اذا قصده فان يوموا حضاره كما في خلاصة السالك **سئل**
 عن زيد استأجر رجلا ليجعله له مكان معاني فخلد رجلا فقيل ان غي الوعد بمزادة
 تسعة ابطال ثم هلكت الرجل تحت الحمل فهل اذا موذي ومحمد خارج عن التجار
 يكون ضمانا ام لا **اجاب** اذا سلم المستاجر بنفسه الحمل مع الزيادة مع فعله
 ضمانا فاذا انقضى الا ان كانت الدابة لا تطيق مثله فيجب عليه جميع قيمتها لعدم
 الاذن فيه فيكون اهلا كما ذكره الزيلعي وغيره انتهى **سئل** عن زيدا جرد
 حملين مدينين من رجل يحمل عليهما حملين مدينين فخلد زيدا على المدينين بنفسه
 فهل يضمن المستاجر الزيادة ام لا **اجاب** اذا استأجر الرجل يحمل
 عليهما قدر معين فزيد من بقدر الزيادة وهذا ان كانت الدابة ترضى بذلك
 فان كانت لا تطيق ذلك ضمن كل الغنم **سئل** عن رجل كذب رجل كتابا وذكره

سلاما

سلاما عليه فهاهنا الموصول اليه ويجوز له التصرف في كتابه ام لا **اجاب** ان كتب
 فيه انه يملكه او اعطاه في ربة لو مرده ولم يولد له تصرفه ولا ان يهرقه يملكه
 للكتاب اليه فلو قيل يبيع على ملك الكتاب والكتاب له لا ينتفع به في سبيل
 الاباحة ولا ولا مع ذلك في السراج الوهاج انتهى **سئل** عن رجل استأجر رجلا
 دارا اجارة معينة شرعية فهل يجوز للمستاجر ان يبيع الدار المستأجرة او يفتح
 من ذلك ام لا **اجاب** نعم يجب للمستاجر ان يبيع الدار على الدار لا يجوز علي
 امتناع النفع لان ذلك مخصص في الوصلية والسلم **سئل** عن رجل وضع
 يده على دار مملوكة لغيره في عشرة من سنته ادعت عليه زوجة رجل من اهلها
 ملك نصف الدار المذكورة فانه ردي لها ملكه فوجهت عليه اليه في كل منها
 فوضي القاضي عليه بالنكول ونبت نصف الدار للغائب والنصف من ذلك لها
 المطالبة بالاجرة عن نصف الدار ام لا **اجاب** لا يلزم الشيء المذكور اجرة نصف
 المستحق للرجل الغائب المذكور والله اعلم **سئل** عن رجل من رشتين ارا
 بارض موقوفة فهل يجز عليه اجور الخلق لما يرضى من المارة وهو في الدور للسفر
 اذنه ام لا **اجاب** نعم يجب عليه ان يملك الدار من قبله بالحقبة التي
سئل عن تحقيق امر العرف العام حال يرجع اصله لتأسيسه هو حق من اصل
 الواقف او ملك المالك ودوام السكنى وما ذكره ابن نجيم من ذلك في اشباهه
 وخطابه فان كان له ما يرضى العرف ويقول المعتبر هذا هو الذي اوتي به ابن نجيم
 بمقتضى العرف العام وما عرفه من هذا اصل الواقف والمالك او من جمعه
 لمطلق حول السكنى كالاختصاصات العرفية بينه وبين انا شافيا فان العرف لم يثبت
 ذلك افعالنا كما نعلم في عرفه ولم يثبت اصله فاقضي له في هذا عرف عام قال
 فانه ابن نجيم ومعلومنا المستند في ذلك وامثال كثير افقونا اننا لم نعلم الحجة